

تعقيب رقم (2)

على آراء وملاحظات اثرت حول مقال د. علي مرزا:

Pricing and Profitability in the Gas Deal of Southern Iraq: Preliminary Evaluation

MEES: Energy & Geopolitical Risk, 9 October, 2012

www.mees.com/en/content/23

الزميلات والزملاء الكرام،

اشكر كل من د. كامل مهدي والاستاذ فؤاد الكاظمي ود. كامل العضاض على مداخلتهم القيمة حول المقال وحول تعقيبي الأول كما أشكر د. محمد علي زيني على ملاحظاته المفصلة القيمة على تعقيبي الأول. وأود أن اشير الى أن د. زيني أعاد ذكر قناعاته التي ابداهها في ملاحظاته الأولى بتفصيل أكبر بالاستعانة ببيانات ومقالات سابقة نشرها أو تعامل معها.

وفيما يلي سأجنب قدر الإمكان التعليق على ملاحظات اثرت سابقاً أو أعيد اثارها الان ولا فيما اعدته من دلائل جديدة حولها ولكني عدلت عن ايرادها ادناه. لأنني اعتقد أن التكرار في التعليق على ذات الملاحظات، في اغلب الأحيان، لا يغير القناعات وقد يقود إلى دورات من الجدال والسجال المتبادل. لذلك ساحاول ان أنقل النقاش إلى بُعد آخر يتناول نقاطاً تساهم في نقاش قضايا وملاحظات جديدة طُرحت حول الغاز في العراق وكذلك في بيان الهدف من نشر المقال:

أولاً: إن الفساد المنتشر في العراق الآن قد يبرر أغلب الانتقادات الماثرة على أي اتفاقية مهما كانت رصينة. إذ سيثار دائماً الاحتمال الوارد في أن هذا الفساد الذي أضعف الدولة والمجتمع سيؤدي إلى نظراء عراقيين أغلبهم غير قادر على مواجهة الشركات الأجنبية بندية. كما انه يؤدي إلى مؤسسات ضعيفة وغير فعالة وبالنتيجة ستستطيع الشركة الأجنبية لما لديها من قدرة مالية وفنية وقانونية وسياسية من استغلال الاتفاقية، أي كانت رصانة الاتفاقية، لمصلحتها.

ثانياً: أنني كاققتصادي لا بد أن أقبل حقيقة أن منح العقود من خلال المناقصة (bidding) هو أفضل، في معظم الأحوال، من الاتفاق المباشر بدون مناقصة. هذا مبدأ اقتصادي رصين (والذي عزز رصانته منح احد اهم من عملوا عليه Vickery، جائزة نوبل للاقتصاد، مع اقتصاديين آخرين، في 1996).

ثالثاً: غير اننا أمام اتفاقية ينبغي دراستها وتقييمها حسب شروطها وكما هي. وهذا بالضبط ما يهدف له المقال. إذ تم دراسة مسودة العقد الذي نشره موقع Iraq Oil Report بمجلدين وطُبق ما ورد فيه من علاقات وبيانات كما هي، خاصة آلية التسعير وشروط التصعيد الواردة فيه، بالإضافة لمعلومات أخرى غير متوفرة في العقد وافتراضات حول العلاقات الفنية لاستخدام/إنتاج الغاز ومستقبل الأسعار العالمية، الخ. وكان المقال واضحاً حول العلاقات السعرية والفنية

والمؤسسية. وفي ضوء هذا التحليل الاقتصادي/الرقمي، توصل إلى نتيجة حول الاتفاقية مفادها انه: بعد أخذ الظروف المختلفة بالاعتبار فإن هذه اتفاقية معقولة من الناحية الاقتصادية، ولكن يمكن تحسينها. ولقد بين المقال كيف يتم التحسين تحديداً من خلال تحليل الحساسية، اي بيان تبعات تغيير معدلات الضريبة والمساهمة في رأس المال. لم يدعي المقال ان هذا هو افضل اتفاق. ولكن بعد سنوات حرق الغاز التي يبدو، بالرغم من كل النوايا المعلنة والمناقشات التي استمرت لعقود طويلة، انها لا تنتهي، لدينا أخيراً اتفاق سيستغل الغاز ويقلل من الحرق بدرجة ملموسة.

رابعاً: هكذا، في اعتقادي، يتم اتخاذ القرار حول الجدوى الاقتصادية. وإذا كان هناك بديل آخر يقارن البديلان اقتصادياً بموجب معيار/معايير متفق عليها. الأمر بالنسبة للمحلل الاقتصادي يقوم على تحليل هادئ ومتأن لمعطيات الاتفاقية والتوقعات المستقبلية الاحتمالية وإصدار حكم في ضوء نتائج الأرقام والعلاقات والحسابات المنهجية والتحليل. والقارئ لمقالي سيرى ذلك واضحاً. ولقد ركزت على هذه المسألة في المقال وفي التعقيب الأول. هناك جوانب سياسية واجتماعية وقانونية ينبغي دراستها. وأعتقد أن هناك من هم أقدر مني في هذه المجالات. إن ما يؤدي إلى تشويش التحليل هو تناول كافة الجوانب مرة واحدة في فترة التحليل الاولي، اي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الخ، مجتمعة بحيث في النهاية لا تتوفر أسس واضحة لاتخاذ القرار. هل المشروع يرفض أو يقبل لأسباب سياسية أم اقتصادية أم قانونية أم اجتماعية؟ لقد أعترض الكثيرون على اتفاقية الغاز قبل سنة حتى بدون معرفة تفاصيلها. أعيد القول أن تناولي للجانب الاقتصادي فقط ليس هدفه اغفال اهمية الجوانب الأخرى ولكن دور الاختصاصي هو دور المحلل الاقتصادي. لقد أثبتت المنهجية التالية فعالية كبيرة في العالم لدراسة ظواهر ومسائل كثيرة: كل متخصص يبين رأيه في مجاله المهني ثم يقوم منسقون آخرون قادرون على مزج الجوانب المختلفة لتقديم صورة متكاملة اقتصادية/سياسية/اجتماعية/قانونية/بيئية/الخ بحيث يتاح لمتخذ القرار تحديد اختيار يقوم على تسوية مناسبة لكافة الجوانب. اما مزج كل الجوانب في المراحل الأولى من التحليل والدراسة فلن يقود إلى نتيجة مثمرة، بل يؤدي إلى التقلب في عرض الأسس في اتخاذ القرار.

خامساً: أني أعتقد أن على المعترضين (detractors) على الاتفاقية تقديم مشروع متنسق ومقنع يساند ويبرر اعتراضاتهم عليها. ولكن أهم خطوة في ذلك تبدأ من دراسة الاتفاقية (أو العقد) وتبعاتها كما هي. وبعد معرفة نتائج التحليل الاقتصادي الشامل للاتفاقية، ينبغي تقديم بديل مدروس ومنافس لها. بهذا تكون اعتراضاتهم أكثر قوة وإقناعاً.

سادساً: إن التصدير في هذه الاتفاقية/المشروع ينصرف الى 30% من طاقته الإنتاجية, بشكل غاز طبيعي مسال LNG, في حين يخصص للاستهلاك المحلي 70%, أساساً بشكل غاز جاف. ومع اني أعتقد أن تصدير الغاز الطبيعي المسال مهم في تمويل كلفة العملة الأجنبية في استثمارات الجانب العراقي في المشروع, وفي غيابه تتحمل الميزانية عبء التمويل, غير أن خط التصدير يمكن الاتفاق على التخلي عنه أو تأجيله إذا كان الاستهلاك المحلي بحاجة إلى مجمل الطاقة الإنتاجية. من الناحية المالية فإن الإلغاء/التأجيل لن يثير مشكلة من جانب الشريك الأجنبي طالما كان يتلقى عوائده بموجب الاسعار المبينة في الاتفاقية. الاعتراض المهم من قبل هذا الشريك ربما ينبع من اعتبارات استراتيجية خارجية.

سابعاً: أثرت في الاتفاقية حالة احتمال عدم كفاية إنتاج الغاز المصاحب من الحقول الثلاثة المخصصة (الرميلة والزبير وغرب القرنة 1) في تزويد المشروع بحاجته من الغاز الخام بحيث يتم اللجوء إلى توفيره من حقول أخرى. وفي حالة عدم حدوث ذلك بشكل مستمر, لا أرى ذلك نقطة تؤخذ على الاتفاقية, خاصة وإن الاستهلاك المحلي من الغاز وعوائد الجانب العراقي سينتثران بانخفاض استغلال الطاقة الإنتاجية, إذا لم يسد النقص من مصادر أخرى. ومع ذلك فإنني أعتقد, بأغلب الظن, أن طاقة المشروع الإنتاجية يمكن اشباعها من الغاز المصاحب الذي سينتج من الحقول الثلاثة, خاصة وأني بينت في المقال ان الإنتاج النفطي المطلوب من هذه الحقول سيكون اقل من الإنتاج الأقصى (PPTs) المحدد في جولات التراخيص (أكثر قليلاً من نصف الإنتاج الأقصى). مع العلم أن تقريراً صدر مؤخراً عن وكالة الطاقة الدولية عن آفاق إنتاج النفط في العراق يرجح بإسقاطه المركزي احتمال حدوث زيادة ملموسة في الإنتاج خاصة في الحقول الجنوبية في البصرة.¹

ثامناً: هناك مسائل أثرت حول تحليل الحساسية في المقال وستكون استجابتي لها من خلال النقطتين التاليتين:

(8-1) ان تحديد مستوى ضريبة الدخل او غيرها من الضرائب هو قرار سيادي من قرارات الدولة. على سبيل المثال، في سنة 1974 قامت ليبيا في خلال اسبوع واحد بزيادة معدل الربح أو الإتاوة (royalty) من 12.5% إلى 14.3% إلى 16.7% ولقد طبق هذا القرار على كافة اتفاقات المشاركة القائمة مع الشركات الأجنبية النفطية العاملة في ليبيا.

¹ في تقرير صدر حديثاً أعدته وكالة الطاقة الدولية عن العراق ورد ما يلي: في السيناريو المركزي [لإسقاط] سيتضاعف إنتاج العراق إلى 6.1 مليون برميل/يوم (م ب ي) في 2020 وإلى 8.3 م ب ي في 2035. وإن أكبر زيادة ستأتي من مجمع الحقول العملاقة في الجنوب حول البصرة", أنظر:

International Energy Agency, IEA (2012) Iraq Energy Outlook, Executive Summary, October, P. 1.

(2-8) عدم وجود الجداول المتعلقة بتحليل الحساسية في المقال: أود أن أكرر القول أن المقال يتكون من 14 صفحة في الوقت الذي يبلغ فيه متوسط حجم المقالات الأخرى في عدد المجلة، الذي ظهر فيه المقال، حوالي 4 صفحات فقط. أن عرض الجداول التي المتعلقة بتحليل الحساسية سيحتاج إلى صفحات أخرى من غير الممكن إتاحة مجال لها في المجلة. فإذا كانت هناك رغبة في الاطلاع على الجداول المعنية فاني أستطيع إتاحتها من خلال الاتصال المباشر.

تاسعاً: **ملاحظة فنية:** ظهرت الجداول الكبيرة في نهاية المقال مطبوعة "بالعرض" مما خلق صعوبة لبعض الزملاء في قراءتها. وفي الحقيقة يمكن "تدوير" صفحة ب د ف لغرض قراءتها بشكل اعتيادي من خلال استخدام إيقونة "التدوير rotation" الموجودة بشكل سهمين متراجعين في الشريط العلوي لصفحة ب د ف. حيث أن كل نقرة على الإيقونة تُدَوِّر الصفحة 90 درجة.

مع التقدير.

علي مرزا

16 October, 2012